قدير خلق كل شي فقدره تقديرا وانه لو اختصت هي او صفة من صفاته تعالي المتعلقة ببعض ما تصلح له لانقلب الجايز مستحيلا والتالي باطل فالمقدم مثله ووحدة مفعول لقوله اوجب لها اي القدرة السابقة يعني ان مما يجب ه لصفة القدرة من غير خلاف عندنا انها واحدة لا تتعدد وان تعدد مقدورها وتباينت احواله نعم يجب لتعلقاتها ان تختلف بحسب اختلاف تلك الاحوال لما علمت من وجوب الفرار من تعدد القدما الا بقدر ما تدعو الضرورة اليه ارتكابه قال سيدي يحيي لدي فان قلت فهل اطلع احد من الاوليا علي صورة تعلق القدرة بالمقدور حالة الايجاد ام هو من سر القدر الذي لا يطلع عليه الا الله واجاب بان ذلك من سر القدر لا يطلع عليه الا افراد قال وقد اطلعنا الله عليه ولكن لا يسعنا الافصاح عنه ومثل ذي القدرة في وجوب عموم تعلقها بجميع الممكنات ووجوب عدم تناهي متعلقاتها بالمعني السابق ووجوب وحدتها ارادة اي ارادة الله تعالي مثل قدرته في ثبوت هذه الامور بلا تفاوت وان اختلفت جهة التعلق فيهما فان القدرة انما تتعلق بالممكنات تعلق الايجاد او الاعدام والارادة انما تتعلق بها تعلق التخصيص ببعض ما يجوز عليها بدلا عن البعض الاخر والمعول عليه في ثبوت عموم التعلق الادلة السمعية انما امره اذا اراد شيا ان يقول له كن فيكون والنكرة في سياق الشرط للعموم ه والتعلقات الثابتة للقدرة والارادة والعلم عندنا اهل الحق مترتبة فتعلق القدرة تابع لتعلق الارادة وتعلق الارادة تابع لتعلق العلم فلا يوجد تعالي او يعدم من الممكنات عندنا الا ما اراد ايجاده او اعدامه منها ولا يريد منها عندنا الا ما علم فما علم تعالي انه يكون من الممكنات اراده وما علم انه لا يكون لم يرد كونه فعندنا ايمان ابي جهل ما مور به غير مراد له تعالي لعلمه سبحانه عدم وقوعه وكفره الي لهب منهي عنه وهو واقع بارادته تعالي وقدرته تعالي وعطف علي ارادة العلم اي والعلم ايضا في وجوب تعلقه بالممكنات ووجوب عدم تناهي متعلقاته ووجوب وحدته مثل القدرة في ذلك سوا بسوا لكنه وان شاركها في ان عم ذي الممكنات التي اشعر بها عموم قوله بممكن نقد خالفها وزاد عليها بان عم ايضا واجبا عقليا كذاته تعالي وصفاته وعم ايضا الممتنع

العقلي

وسر القدر هو

مطلب التعلقات الثلاثة للقدرة والارادة والعلم

٢٧

العقلي كشريكه واتخاذه تعالي ولدا او صاحبة وحاصله انه يجب شرعا ان يعتقد ان علمه تعالي غير متناه من حيث تعلقه اما بمعني انه لا ينقطع واما بمعني انه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم فانه محيط بما هو غير متناه كالاعداد والاشكال ونعيم الجنان فهو شامل لجميع المتصورات واجبة لذاته وصفاته ومستحيلة كشريك وممكنة كالعالم باسره الجزئيات من ذلك والكليات ومع هذا فهو واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وان تعددت معلوماته وتكثرت اما وجوب عموم تعلقه سمعا فلمثل قوله تعالي والله بكل شي عليم عالم الغيب والشهادة لا يعزب عنه مثقال ذرة وذكر سيدي علي ابي وفا رضي الله عنه في قوله تعالي احاط بكل شي علما ما نصه كل ما كان من صفاتك فهو في الاصل علمه تعالي فوهمك علمه وتخيلك علمه وفكرك علمه وتعقلك علمه وقولك علمه وعلي هذا فقس فانه تعالي ان لم يكن كل ما هو شي معلومه لم تتم له تعالي هذه الاحاطة العلمية انتهي واما وجوب ذلك عقلا فلان المقتضي للعالمية هو الذات اما بواسطة المعني الذي هو العلم علي ما هو راي الصفاتية وهو الحق او بدونها علي ما هو راي النفاة والمقتضي للمعلومية امكانها ونسبة الذات الي الكل علي السوية فلو اختصت عالميته بالبعض دون البعض لكان ذلك بمخصص وهو محال لامتناع احتياج الواجب في صفاته وسايركما لاته الي التخصيص لمنافاته لوجوب الوجود والغنا المطلق واما وجوب وحدته فلان الناس جملة وتفصيلا انحصروا في فريقين احدهما اثبت العلم القديم مع وحدته والاخر نفاه ولم يذهب الي تعدد علوم قديمة احد يعتمد عليه الا ابو سهل الصعلوكي من الاشاعرة حيث قال ان لله علوما لا نهاية لها كما ان متعلقاتها كذلك وهو محجوج بالاجماع قبل ظهور خلافه فان قلت فما معني تعلق علمه سبحانه بالمستحيل فاجاب استاذنا بان معناه علمه تعالي باستحالته وانه لو تصور وقوعه لزمه من الفساد كذا علي ما اشار اليه بعض السلف بقوله علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن ان لو كان كيف كان يكون وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل فان قلت فهل يجوز ان يقال

على قول سيدي [illegible]